

Distr.: General
4 May 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم تقييم أعمال مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير ٢٠١٧ خلال فترة
رئاسة أوكرانيا للمجلس (انظر المرفق).

وقد أُعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي الشخصية. ورغم استشارة أعضاء آخرين في مجلس الأمن
بشأن محتوى التقييم، فلا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه يعكس آراء المجلس.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فولوديمير يلتشينكو

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة أوكرانيا (شباط/فبراير ٢٠١٧)

مقدمة

خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٧، عقد مجلس الأمن ١٩ جلسة علنية و ١٤ مشاوراً للمجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس أربعة قرارات وأصدر بياناً رئاسياً واحداً وثمانية بيانات صحفية من بينها بيان صحفي بشأن وفاة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، في ٢٠ شباط/فبراير.

وأجرى المجلس مناقشتين مفتوحتين، واحدة بشأن موضوع ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية: حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية“، والثانية بشأن موضوع ”صون السلام والأمن الدوليين: النزاعات في أوروبا“.

ووفقاً للممارسات التي تتبعها المنظمة، استهلّت أوكرانيا رئاستها بعرض برنامج العمل المؤقت للمجلس في ذلك الشهر، الذي اعتمد أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته في ١ شباط/فبراير.

أوروبا

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

في ٢ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية استمع فيها إلى إحاطات مقدّمة من كل من جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وإرطوغول أباكان، رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة الموفدة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بشأن تدهور الوضع الأمني في أنحاء معينة من منطقتي دونetsk ولوهانسك في أوكرانيا (انظر S/PV.7876).

ونبّه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى أن التفجيرات التي تم الإبلاغ عنها والتي تجاوز عددها ١٠ ٠٠٠ تفجير في منطقة دونيتسك خلال فترة ٢٤ ساعة تركت المدنيين محاصرين وسط تبادل لإطلاق النار. وأكد أن استخدام الأسلحة الثقيلة المحظورة بموجب اتفاقات مينسك، بما في ذلك منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة، تشكل تهديداً على المناطق السكنية ومحطات تنقية المياه وخطوط الكهرباء. وشدد على أنه ”يجب على المقاتلين وقف القصف في مدن مثل أفديفكا، على جانبي خط التماس“ داعياً إلى وقف جميع الأعمال العدائية على الفور، والتقيّد التام بوقف إطلاق النار، والسماح فوراً ومن دون عائق بوصول المساعدات الإنسانية، وتيسير الوصول الكامل لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأكد أن الأمم المتحدة تظل ملتزمة بدعم التوصل إلى حل سلمي للنزاع بطريقة تحترم تماماً سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

وتكلّم رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عبر التداول بالفيديو من أوكرانيا، فرسم صورة قائمة للصعوبات التي يواجهها مراقبو منظمة الأمن والتعاون في الوصول

إلى المناطق المتضررة. وبعد الترحيب بالبيان الصادر عن مجموعة الاتصال الثلاثية في ١ شباط/فبراير، كرر ما أعربت عنه المجموعة بشأن ضرورة إعادة التيار الكهربائي وإمدادات المياه، وكذلك بشأن السماح بوصول أطقم الإصلاح لتيسير إصلاح الهياكل الأساسية الحيوية.

وذكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أن الناس الذين يعيشون على جانبي خط التماس ظلوا بدون مياه أو تدفئة لمدة ٢٤ ساعة بعد القصف الذي ألحق أضرارا بشبكات الكهرباء والمياه وتسبب في تداعيات بالتبعية على إمدادات التدفئة. وأشار إلى أن الطقس كان شديد البرودة، وإلى أن المدنيين وجدوا أنفسهم في مواجهة ٢٠ درجة مئوية تحت الصفر دون مأوى ملائم أو تدفئة أو فرص للحصول على المياه. وذكر أن الأمم المتحدة وشركاءها في المجال الإنساني قد انضموا إلى فريق تقييم، بقيادة الحكومة، أوفد إلى أفديفكا، وهي مدينة تقع على خط التماس في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة تضررت فيها شبكات المياه والكهرباء الحيوية مؤخرًا. وأكد أن التصعيد الأخير للعنف أدى إلى تفاقم الاحتياجات المستمرة لما يقدر بـ ٣,٨ ملايين من المدنيين الذين لا يزالون يتحملون وطأة هذا النزاع، وأن أكثر من ٧٠ في المائة من الأشخاص المحتاجين هم من النساء والأطفال والمسنين.

وقد أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من تصعيد أعمال العنف وتدهور الوضع الإنساني في أنحاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك في أوكرانيا وشددوا على أهمية احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وأكدوا مجددًا أن الحل يجب أن يكون سياسيًا وليس عسكريًا، ودعوا الأطراف إلى التقيد باتفاقات مينسك وإلى الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وأعرب أعضاء المجلس أيضًا عن دعمهم للجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ودعا عدة ممثلين إلى تمكين أفرقة الرصد التابعة لها من الوصول إلى المناطق المتضررة بأمان.

وقمت الإشارة إلى أن القوات الأوكرانية تواصل احترام وقف إطلاق النار، بينما قام الاتحاد الروسي، على العكس من ذلك، بانتهاك اتفاقات مينسك بشكل صارخ منذ البداية، بمواصلة هجماته واحتلال بلدات أوكرانية. وقد احتل وكلاء الاتحاد الروسي ١٧٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي الأوكرانية خارج خط التماس المتفق عليه بمينسك في عام ٢٠١٤. وانطلقت الهجمات العسكرية على بلدة أفديفكا الخاضعة لسيطرة الحكومة في ٢٩ كانون الثاني/يناير من مناطق تقع تحت سيطرة "إرهابيين يقودهم الاتحاد الروسي" باستخدام منظومات غراد لإطلاق الصواريخ المتعددة والدبابات وغيرها من الأسلحة المحظورة بموجب اتفاقات مينسك. وتكثف القصف يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير متسببا في إلحاق أضرار بالهياكل الأساسية المدنية. وحتى يوم ١ شباط/فبراير، تمت عرقلة المحاولات العديدة التي قامت بها أوكرانيا لإصلاح الأضرار. وأشار إلى أن أعمال الاتحاد الروسي يمكن أن تُعتبر جرائم حرب. ودُعي الاتحاد الروسي إلى التقيد بالالتزامات التي تعهد بها في اتفاقات مينسك، ولا سيما بأحكامها الأمنية والإنسانية. وأهيب بالمجتمع الدولي أن يحث ذلك البلد على "الخروج من أوكرانيا".

وقال أحد الوفود إن كييف حاولت استخدام الاشتباكات التي حُرّضت عليها هي نفسها كذريعة للتوصل من اتفاقات مينسك. وبدلاً من السعي إلى تطبيع الأوضاع في دونباس والسعي إلى إيجاد حلول توفيقية في إطار مجموعة الاتصال الثلاثية وصيغة نورماندي، كانت أوكرانيا تهدف إلى التوصل إلى تسوية عسكرية للنزاع. واسترسل ذلك الوفد قائلاً إن التصعيد في دونباس تزامن مع الزيارات الخارجية التي أجراها رئيس أوكرانيا.

صون السلام والأمن الدوليين: النزاعات في أوروبا

في ٢١ شباط/فبراير، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "النزاعات في أوروبا" في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين" (انظر S/PV.7886).

وفي بداية الجلسة، التزم أعضاء المجلس دقيقة صمت حدادا على الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة الذي تُوفي يوم ٢٠ شباط/فبراير.

وترأس الجلسة وزير خارجية أوكرانيا، السيد بافلو كليمنكو. وشارك في الجلسة ممثلون عن ٥١ دولة من الدول الأعضاء ومراقبون ومنظمات دولية.

وأكد الأمين العام أن العديد من النزاعات التي نشبت في أوروبا قد عُرضت على المجلس، مشيراً إلى أن المنظمة تعمل مع الآليات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي من أجل مواجهة هذه النزاعات. وشدد على الطابع المضلل لمصطلح "النزاع المجدد" الذي كثيراً ما يُستخدم لوصف النزاعات في أوروبا، وأكد أن خطر تجدد العنف لا يزال قائماً إلى أن يتم التوقيع على اتفاقات سلام وتنفيذها. وأشار الأمين العام إلى أن عدم قدرة المؤسسات الإقليمية والدولية على منع نشوب النزاعات وحلها يقوض مصداقيتها بشكل كبير مما يصعب عليها النجاح في المستقبل. وأكد أن الأمم المتحدة جربت واختبرت على الصعيد العالمي أدوات وقواعد وخططا ودروسا مستفادة وأفضل الممارسات في مجال الوساطة وتشجيع الحوار والإنذار المبكر والعمل المبكر ومنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام. وحث جميع الجهات المؤثرة على تكثيف جهودها الرامية إلى حل النزاعات القائمة ومنع التوترات من التصعيد لتتحول إلى نزاعات جديدة.

وشدد لامبرتو زانيري، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على أن النظام الذي نشأ بعد نهاية الحرب الباردة لم يحقق الاستقرار التام أو التوازن. وقال إن الأزمة في أوكرانيا وحولها أثّرت على عودة الجغرافيا السياسية إلى جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأوضح أن استجابة المنظمة السريعة والمرنة لتلك الأزمة هي أبرز مثال على قدرة المنظمة على التصدي للأزمات على المستوى السياسي وعلى أرض الواقع على السواء. وبينما شدد على دور المنظمة في معالجة النزاعات التي طال أمدها في أوروبا، قال إن الحالة في ناغورني - كاراباخ شهدت تدهورا مثيرا للقلق على أرض الواقع، أما عملية التسوية في ترانسنيستريا فهي تتطلب تجديد العزم للمضي قدما. وأكد فوائد إقامة تحالفات قوية بين المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وشدد على أهمية إشراك المرأة في حل النزاعات. وشدد على ضرورة مواصلة تعزيز العلاقة القيّمة القائمة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من خلال الاستفادة الكاملة من إمكانيات الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال الوساطة، ومنع نشوب النزاعات وحلها، ومكافحة التهديدات عبر الوطنية، وفي المجال الاقتصادي والبيئي.

وأكدت هيلغا شميد، الأمينة العامة للدائرة الأوروبية للعمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، أنه يجب مواجهة النزاعات التي تزداد تعقيدا ببذل جهود على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وأشارت إلى أن تركيز الأمين العام على منع نشوب النزاعات والوساطة يتواءم مع الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي الهادفة إلى معالجة النزاعات في مرحلة مبكرة، مؤكدة أن تعزيز الاستقرار في البلدان الأقرب إلى الاتحاد الأوروبي يمثل أولوية استراتيجية طبيعية. ومن خلال سياسة الجوار الأوروبية، يتيح الاتحاد الأوروبي التعاون

في مجالات من قبيل إصلاح قطاع الأمن ومكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، وتعزيز أمن الفضاء الإلكتروني. وأكدت أن النظام الأمني الأوروبي يستند بقوة إلى مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود والتسوية السلمية للمنازعات وحرية اختيار البلدان لتقرر مستقبلها. وفي هذا الصدد، شددت على أن الاتحاد الأوروبي يؤيد سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها، ويدين الضم غير الشرعي للقرم وسيفاستوبول ولن يعترف به.

وأكدت جميع الدول الأعضاء المشاركة في المناقشة أن النزاعات الدائرة والتي طال أمدها في أوروبا تشكل تهديدا فعليا قد يؤدي إلى زيادة تدهور الحالة الأمنية كما أنها تهدد الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مما يشكك في صلاية الهيكل الأمني في أوروبا ويؤدي إلى تفاقم مشاكل أمنية أخرى متصلة بالأبعاد الاقتصادية والبشرية وبالطاقة. وأشارت هذه الدول إلى أن الأمم المتحدة تعمل بطريقة تكاملية مع المنظمات والآليات الإقليمية التي أنشئت للتعامل مع تلك التحديات، وذلك عملا بالفصل الثامن من الميثاق. وجرى التأكيد على أنه ينبغي للدول الأعضاء ومجلس الأمن والآليات الإقليمية وجميع أصحاب المصلحة تكثيف جهودهم الرامية إلى وضع خطة للسلام والأمن بهدف حل النزاعات القائمة ومنع التوترات من التصعيد لتتحول إلى نزاعات جديدة ومعالجة التحديات المعقدة الأخرى في أوروبا. وذكر أعضاء مجلس الأمن بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وأعادوا تأكيد احترامهم الكامل لسيادة البلدان المتضررة من النزاعات ولاستقلالها وسلامتها الإقليمية. وسلّموا بضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية للنزاعات الدائرة في أوروبا ودعوا إلى مواصلة حشد صفوف المجتمع الدولي في هذا الاتجاه.

وأعربت جميع الوفود عن قلقها البالغ نتيجة لاستمرار تدهور الحالة على امتداد خط التماس في منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا بسبب انتهاكات وقف إطلاق النار واستخدام الأسلحة المحظورة بموجب مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك. وأعرب بعض الوفود عن القلق بشكل خاص لأن هذه الأعمال قد أدت إلى وقوع وفيات وإصابات، بما في ذلك في صفوف المدنيين، ولأنه لا يزال لها آثار خطيرة على الحالة الإنسانية في المنطقة كما أنها تسبب في تفاقم الأزمة الإنسانية والبيئية القائمة. ورحبت أغلبية الوفود بالجهود الدبلوماسية لصيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية، ودعت إلى تنفيذ التدابير المتفق عليها خلال اجتماعات نورماندي بشكل تام. كما أعربت عن دعمها القوي لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكي تضطلع بولايتها وبالمهام المتصلة برصد تنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاقات مينسك والتحقق من تنفيذها بفعالية، وحثت جميع الأطراف على ضمان وصول بعثة الرصد الخاصة بشكل فوري وكامل وآمن ودون عوائق إلى أنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا، بما في ذلك على امتداد الحدود بين أوكرانيا والاتحاد الروسي.

وأعرب بعض الوفود عن دعمها الكامل للجهود التي تبذلها مجموعة مينسك في نزاع ناغورني - كاراباخ، وحثت أطراف النزاع على تهدئة التوترات وعلى التنفيذ الكامل للتدابير المتفق عليها لمنع نشوب النزاعات. وتم التشديد أيضا على أنه رغم التقييمات الإيجابية والكثير من الجهود، ظل النزاع في ترانسنيستريا دون تسوية وسيستعين بذل المزيد من الجهود الحثيثة في إطار عملية ٢+٥.

وذكرت بعض الوفود بأن النزاعات المدمرة التي درات في التسعينات من القرن الماضي في غرب البلقان خلّفت إرثا ضارا وبأن جهود المصالحة وبناء السلام لم تكتمل. وأكدت على ضرورة مواصلة

الجهود الرامية إلى تعزيز تطبيع العلاقات في البوسنة والهرسك بين بلغراد وبريشتينا وكذلك بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في ٢٢ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية للاستماع إلى إحاطة مقدّمة من سبستيان كورتس، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والوزير الاتحادي لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا، بشأن أولويات الرئاسة النمساوية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (انظر S/PV.7887).

وفي سياق الإشارة إلى النزاعات الدائرة في الجمهورية العربية السورية وفي أوكرانيا وحولها، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وتنامي النزعات القومية والتطرف والإرهاب في المجتمعات، قال إن النزاعات المسلحة قد تسببت في الكثير من المعاناة والتشرد والدمار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وشدد على ضرورة إيجاد حلول سياسية لها. وأكد أيضاً أن إحدى المسائل المحورية المدرجة على جدول أعمال المنظمة هو الأزمة في أوكرانيا وما حولها، مشيراً إلى أن المنظمة تُجري بانتظام مناقشات بشأن ضم شبه جزيرة القرم، وتدفع الأسلحة إلى منطقة دونباس في أوكرانيا، ودور الاتحاد الروسي، وتنفيذ اتفاقات مينسك، وتكرار أعمال العنف. وأشار إلى أن التطرف والإرهاب من بين التحديات الأمنية الرئيسية الأخرى التي تواجهها المنطقة وإلى أن كليهما يهدد الاستقرار الداخلي للدول المشاركة في المنظمة، وسيادة القانون، والحريات الأساسية مثل حرية التعبير وحرية الدين والمعتقد.

وبعد الإشارة إلى أن أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص من منطقة منظمة الأمن والتعاون قد انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية)، قال إن هؤلاء المقاتلين لا يتسببون في معاناة رهينة في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا فحسب، بل يشكلون أيضاً تهديداً لأمن الدول المشاركة في المنظمة.

وأثنى أعضاء المجلس على الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل بناء السلام والاستقرار في المنطقة، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وأعربوا عن دعمهم للأولويات التي حددتها النمسا. وذكر العديد من أعضاء المجلس أن اتفاقات مينسك تظل الأساس المتفق عليه للتوصل إلى حل سلمي للحالة في دونباس، وأشاروا إلى تأييد مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ودعا بعض الأعضاء الاتحاد الروسي إلى سحب قواته العسكرية، وممارسة ضغوط سياسية على المقاتلين في أوكرانيا، والامتنثال لأحكام اتفاقات مينسك. وتمت الإشارة إلى أن النظام الدولي القائم على قواعد أصبح مهدداً نتيجة لتداعيات انتهاك الاتحاد الروسي لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وأكد أحد الوفود من ناحيته أنه من الأهمية بمكان التوصل بشكل نهائي إلى الامتنثال الكامل لمجموعة تدابير مينسك من أجل منح منطقة دونباس وسكانها إمكانية حياة سلمية والحكم الذاتي الديمقراطي واستعادة روابطها الاقتصادية المقطوعة ببقية أنحاء أوكرانيا.

واعتبر وفد آخر أن استمرار عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا لا يزال يشكل تهديداً رئيسياً للأمن الأوروبي. وأدين الاعتراف الأحادي من جانب الاتحاد الروسي بما يسمى بالوثائق الصادرة عن كيانات غير قانونية في أنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا. وتم التشديد أيضاً على أن هدف الاتحاد الروسي السياسي المتمثل في تقويض أوكرانيا لم يتغير، وعلى أنه بدلا من تنفيذ التزامات

مينسك بحسن نية، لجأ الاتحاد الروسي إلى الاستفزازات السياسية والعسكرية والابتزاز والضغط السياسي. وحثت عدة وفود على تعزيز بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

في ٢٧ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) من أجل الاستماع إلى عرض قدمه ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على أساس القرارات ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩) (انظر S/PV.7891).

وأثناء العرض الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام، قال إن الأشهر الماضية اتسمت بعدم اتساق التقدم المحرز وتزايد التوتر بين بلغراد وبريشيتينا، كما اتضح ذلك من سلسلة من ردود الفعل وردود الفعل المضادة التي صاحبها خطاب كله وعيد. وشدد على أن اجتماع قادة بلغراد وبريشيتينا على أعلى مستوى سياسي، الذي عُقد تحت إشراف الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، شكل خطوة ضرورية بغية رسم مسار الخروج من الوضع المتدهور. وأشار أيضاً إلى أن بريشيتينا جددت دعواتها إلى تحويل قوة أمن كوسوفو إلى القوات المسلحة لكوسوفو. وفي إطار مناقشة تنفيذ رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية المستقبلية في كوسوفو، قال إن ذلك سيساعد صرب كوسوفو على الانخراط مجدداً في الأنشطة الحكومية التي تركوها خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وشارك الرئيس الصربي توميسلاف نيكوليتش، في الجلسة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. وقال إن صربيا ملتزمة بحل جميع المسائل المتعلقة عن طريق الحوار ضمن إطار محايد إزاء المركز. وشدد على أن احتمال تحويل قوة أمن كوسوفو إلى القوات المسلحة لكوسوفو سيشكل انتهاكاً لقرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسيهدد بتقويض الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار ليس فقط في كوسوفو وميتوهيا، وإنما أيضاً في منطقة غرب البلقان ككل. وأشار إلى أن أربع سنوات قد انقضت منذ التوقيع على الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات الذي يتناول جزءاً رئيسياً منه مسألة رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. وبينما طالب كوسوفو بالوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد والمجتمع الدولي بأن يعبر بصوت قوي عن موقفه بشأن هذه المسألة، قال إن إنشاء الرابطة/الجماعة شرط مسبق لبقاء الشعب الصربي في كوسوفو.

وشاركت السيدة فلورا تشيتاكو في الجلسة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. وفي البيان الذي أدلت به، أكدت أن كوسوفو دولة حرة ومستقلة وذات سيادة تعترف بها الأغلبية الساحقة من الدول الحرة. وقالت إن مواطني كوسوفو يواجهون يوميا استفزازات من جانب واحد صادرة عن صربيا، مشيرة إلى حادثة وقعت في كانون الثاني/يناير عندما وصل قطار قادم من صربيا مغطى بشعار "كوسوفو صربية" مترجم إلى ٢١ لغة مختلفة. وشددت أيضاً على أن مؤسسات كوسوفو قد بذلت جهداً كبيراً لتلبية احتياجات الصرب المقيمين في المنطقة باتخاذ تدابير تشريعية ودستورية تضمن حقوقهم. وقالت إنه لم يعد لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أي مهمة أو غرض وإن الإبقاء عليها يشكل هدراً غير مبرر لموارد الأمم المتحدة.

وأشار معظم أعضاء المجلس إلى ضرورة تعزيز الحوار الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشيتينا الذي قام الاتحاد الأوروبي بتيسيره، وإلى ضرورة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل لها في بروكسل في نيسان/أبريل

٢٠١٣. ودعوا الجانبين إلى وضع الطموحات السياسية جانبا وإلى التحلي بالانضباط والمسؤولية، مشددين على أن تطبيع العلاقات سيكون في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار في البلقان.

وقال بعض أعضاء المجلس أن حجم موارد البعثة وعدد موظفيها يفوقان احتياجاتها وأشاروا إلى ضرورة تقليص هيكلها وحجمها ومهامها. وقالوا أيضا إن المجلس ينبغي أن يتوقف عن عقد إحاطات ملهبة للمشاعر تتخللها بيانات مطوّلة وغير مجدية، وينبغي أن تنعكس هذه الزيادة في الكفاءات على البعثة، وينبغي للأمانة العامة أن تقدم مقترحات لإعادة تشكيل البعثة.

بينما أعرب آخرون عن رأي مغاير مشددين على أنه ليس هناك ما يبرر تقليص وجود الأمم المتحدة أو وتيرة نظر المجلس في هذه المسألة.

الشرق الأوسط

العراق

في ٢ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية (انظر S/PV.7875) تلتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته.

واستمع المجلس إلى إحاطة مقدّمة من يان كوبيش، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، الذي قام عملا بالقرار ٢٢٩٩ (٢٠١٦) بعرض التقرير الفصلي الذي يغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وأشار رئيس البعثة إلى أن العراق سيحتاج إلى قدر كبير من الدعم والمساعدة بدون انقطاع وبشكل مستدام من المجتمع الدولي، بما في ذلك من شركائه الإقليميين في فترة ما بعد داعش. وشرح بدقة مفهوم العمليات الإنسانية الذي اعتمدته حكومة العراق وقوات الأمن العراقية والذي يعطي الأولوية لحماية المدنيين. وأكد أن البعثة لم تحصل على أي دليل على وجود أي انتهاكات منهجية أو واسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني أو قانون حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن. وشدد على أنه، بالإضافة إلى حماية المدنيين، يكتسي تجنب الخطوات التي يمكن أن تعرض على التوترات الطائفية وتفادي وقوع الهجمات الانتقامية في الموصل وفي المناطق المحررة الأخرى من البلد أهمية حيوية، ومن شأن ذلك أن يسهم في تحقيق المصالحة الوطنية العراقية والمساعدة على بناء بلد موحد حقا. واستنكر استمرار الهجمات الإرهابية التي ينفذها تنظيم الدولة الإسلامية والتي تستهدف المدنيين في أنحاء كثيرة من البلد. وحث العالم على عدم نسيان الجرائم البشعة التي يرتكبها هذا التنظيم، وأكد أن إنصاف ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان يتطلب إعادة إنشاء النظام الرسمي للعدالة وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات بفعالية وكفاءة وإنشاء آليات غير رسمية للعدالة، مثل برامج للإفصاح عن الحقيقة والرعاية المتخصصة وإعادة التأهيل للنساء وبرامج لاجتثاث نزعة التطرف لدى الأطفال الذين تعرضوا للتلقين على يد المتطرفين. وأشاد بالتنسيق غير المسبوق الذي تم بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان أثناء التخطيط للعمليات العسكرية لاستعادة الموصل وأثناء تنفيذها. وفيما يتعلق بمسألة الرعايا الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية لهذا البلد المجاور، قال إن حكومة العراق قد برهنت على عزمها على مواصلة العمل الهام المتمثل في تحديد أماكن الأشخاص المفقودين.

وأكد بعض أعضاء المجلس أن العراق ما زال يواجه تحديات إنسانية وسياسية واقتصادية وأمنية إلى جانب تحديات أخرى فضلاً عن معركته ضد الإرهاب. وأدانوا أعمال الإرهاب والعنف المرتكبة في حق المدنيين، وشددوا على ضرورة أن تواصل حكومة العراق تنفيذ عملية المصالحة الوطنية وترميم البنى التحتية المدنية الهامة في البلد.

ورحب الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، محمد علي الحكيم، بالنجاح في تحرير الضفة اليسرى من الموصل والتقدم المحرز صوب استعادة السيطرة على المدينة بأكملها، وأبلغ المجتمع الدولي بأن أكثر من ٢٠٠٠ عائلة عراقية قد تمكنت من العودة إلى بيوتها في الساحل الأيسر للموصل. ودعا جميع الدول إلى تنفيذ مختلف قرارات المجلس الأمن المتصلة بتنقل وتمويل المقاتلين الأجانب، وأكد أنه يجب على لجان الجزاءات ذات الصلة أن تضطلع بأدوارها في تضييد الجماعات الإرهابية وقطع مصادر تمويلها. وفي هذا الصدد، رحب بالأنشطة التي قامت بها البعثة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والدول الأعضاء في التحالف الدولي، ولا سيما بالدعم المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وكذلك من دول أخرى ليست أعضاء في التحالف. وفيما يتعلق بالرعايا الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة، قال إن اللجنة المشتركة المكلفة بالتحقيق في هذه المسألة تُجري حالياً عدداً من المقابلات وتتواصل مع الشهود وتستخدم عدداً من الأساليب الأخرى لجمع معلومات قيمة. وأكد أنه لم يتم العثور على رفات بشرية بعد، ولكن ستتواصل أعمال الحفر في سنة ٢٠١٧. وشدد على أهمية إقامة علاقات حسن جوار صادقة، وشكر الكويت على ما قدمته من دعم للمناطق العراقية المحررة في الآونة الأخيرة.

وبعد مشاورات المجلس بكامل هيئته، قدم الرئيس إحاطة إلى وسائل الإعلام بشأن المناقشة في شكل ملاحظات موجزة متفق عليها هي كما يلي: أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لما قامت به حكومة العراق وقواتها الأمنية لتحرير الجزء الشرقي من الموصل وتأمينه وللجهود التي بذلتها من أجل حماية المدنيين. ودُعي جميع الأطراف إلى اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتفادي إلحاق الأضرار بالمدنيين والممتلكات المدنية، وفقاً لمقتضيات القانون الإنساني الدولي. وأعرب أعضاء المجلس عن استمرار شعورهم بالقلق من الحالة الإنسانية في العراق، ولا سيما في مدينة الموصل وحولها، وأشادوا بالجهود التي بذلها جميع الأطراف هناك لتقديم المساعدات الإنسانية. وشددوا على الحاجة الماسة إلى تسريع جهود المصالحة الوطنية، بما في ذلك بتوسيع نطاق مشاركة المرأة والمجتمع المدني بشكل خاص، وإلى أن يدعم جميع أصحاب المصلحة هذه العملية. ورحب المجلس برغبة العراق في إقامة علاقات جوار ودية مع جميع جيرانه، وأدان بشدة الأعمال الوحشية التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية، وحث حكومة العراق على إجراء تحقيقات شاملة في أي ادعاءات بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع الأطراف وعلى تقديم الجناة إلى العدالة. وأكد أن تعزيز المساءلة عن الجرائم الخطيرة ينبغي أن يكون من بين أولويات البلد. وأكد أعضاء المجلس على ضرورة الحيلولة دون انتقال مقاتلي التنظيم من الموصل إلى الجمهورية العربية السورية المجاورة. وإضافة إلى ذلك، أقر أعضاء المجلس بأن العراق بحاجة ماسة إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية الحيوية في البلد، ولا سيما في الموصل، وحثوا جميع الدول الأعضاء على النظر في إمكانية تقديم المساعدة في هذا الصدد.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٦ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية (انظر S/PV.7885) تلتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته.

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، عن طريق التداول بالفيديو من القدس. وأشار المنسق الخاص إلى أن حل الدولتين لا يزال السبيل الوحيد لتحقيق التطلعات الوطنية المشروعة للشعبين، وحث إسرائيل على وقف بناء وتوسيع المستوطنات من أجل الحفاظ على هذا الاحتمال، ودعا القيادة الفلسطينية إلى معالجة تحديات العنف والتحريض من جانبها. ولاحظ المنسق الخاص أنه رغم أن القادة في كلا الجانبين قد اتفقوا على ضرورة مواصلة التعاون الأمني، فقد ازدادت مشاعر الغضب في الشوارع، وأصبحت الآراء المتطرفة تسيطر على الخطابات بينما يتواصل ازدياد الأصوات المعتدلة وتركها جانبا. وأكد أنه يجب عدم السماح إطلاقا بانزلاق النزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلى هاوية التطرف والراديكالية اللذين يجتاحان المنطقة. ويجب على الطرفين وكذلك على المجتمع الدولي العمل بروح المسؤولية وتجنب التوترات المتصاعدة والامتناع عن اتخاذ الإجراءات الأحادية الجانب، علاوة على العمل معا من أجل دعم السلام. وشدد على أن الشرق الأوسط لا يزال يعاني من انتشار التطرف وإراقة الدماء وتشريد الأشخاص، الأمر الذي يتسبب في تفشي التعصب والعنف والتطرف الديني بما يتجاوز حدود المنطقة. ودعا المنسق الخاص كلا الجانبين إلى التفكير بعناية في المستقبل الذي يتصورانه لشعبيهما. وقال إن الفترة المستعرضة قد شهدت أيضاً بيانات من الحكومة تعلن عن توسع استيطاني كبير، تبتعتها بسرعة إجراءات عملية. وفي غضون ثلاثة أسابيع، أيدت السلطات الإسرائيلية حوالي ٤ ٠٠٠ وحدة سكنية في المنطقة جيم. وقال إن الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي، وشدد على أنها تشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام السلام. وأكد أن اتجاه إسرائيل نحو هدم المباني المملوكة للفلسطينيين يبعث على القلق أيضاً. وأشار إلى أن عام ٢٠١٦ شهد أكثر من ١ ٠٠٠ عملية هدم، أي قرابة ضعف العدد المسجل في السنة السابقة وهو أكبر عدد سجلته عمليات الهدم السنوية، وحث إسرائيل على الكف عن تلك الممارسة المدمرة. وقال إن الإجراءات الانفرادية في الآونة الأخيرة بصدد دفع الطرفين باتجاه صدام خطير، وأشار إلى أن البرلمان الإسرائيلي قد اعتمد ما يسمى "قانون التسوية" خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسيسمح هذا القانون باستخدام الأراضي الفلسطينية التي يملكها الخواص في الضفة الغربية المحتلة لأغراض بناء مستوطنات إسرائيلية دون موافقة مالكيها. وقال إنه يمكن للقانون الجديد أيضاً "تسوية" بأثر رجعي آلاف الوحدات الاستيطانية القائمة المبنية على أراض يملكها الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال، وحذر من أنه سيكون للإبقاء على هذا القانون آثار بعيدة المدى على إسرائيل، فضلاً عن أنه سيقوض بشكل خطير آفاق حل الدولتين والسلام العربي - الإسرائيلي. وبينما رحّب بالقرار الفلسطيني إجراء الانتخابات المحلية المؤجلة، أعرب عن أسفه لأن حركة حماس قد رفضت هذا القرار. وبالتوازي مع حث جميع الفصائل على العمل معا بحسن نية لدعم الديمقراطية والتغلب على الانقسامات الداخلية، قال إنه إذا أجريت الانتخابات وفقا للمعايير الدولية فيمكنها أن تساعد على تعزيز المصالحة. وفيما يتعلق بقطاع غزة، حذر من أن الحالة هناك لا يمكن أن تستمر إذا لم تتم تلبية الاحتياجات الملحة لسكان غزة بشكل أكثر منهجية، وأكد أنه من المرجح أن يحدث تصعيد آخر. ويزداد تفاقم الحالة المتقلبة في القطاع نتيجة للتحديات الناجمة عن العزلة الخانقة المفروضة على غزة ونتيجة لاستمرار

الانقسامات السياسية. واستنكر المنسق الخاص استمرار تنفيذ هجمات إرهابية ضد إسرائيل وأدان تحديدا عملية إطلاق مجموعة من الصواريخ باتجاه منتجع إيلات الساحلي الإسرائيلي في ليلة ٨ شباط/فبراير التي نفذها تنظيم الدولة الإسلامية والتابعون له في سيناء. وأدان هذا الفعل إدانة قطعية، وكذلك أولئك الذين حرّضوا عليه ونفذوه وهلّلوا له. وأعرب المنسق الخاص عن قلقه مجددا من أعمال العنف اليومية ومما يسمى بهجمات "الذئاب الوحيدة" ضد المدنيين الإسرائيليين، ولا سيما من الهجوم الذي نُفذ يوم ٩ شباط/فبراير في سوق بتاح تكفا في وسط إسرائيل. وفي الوقت نفسه، دعا إلى التعلّل في استخدام القوة وشدد على أنه لا ينبغي استخدام الذخيرة الحية إلا كملاذ أخير في حالات التهديد الوشيك بالموت أو بإصابة خطيرة، وعلى أنه ينبغي أن تقوم السلطات بالتحقيق في أي وفيات أو إصابات ناتجة عن ذلك على النحو الواجب. ثم انتقل المنسق الخاص إلى الحالة في لبنان، فأكد أن تنشيط مؤسسات الدولة قد تواصل، مضيفا أن الرئيس ميشيل عون، ورئيس الوزراء سعد الحريري، قد أعربا عن ثقتهما في أنه سيتم الاتفاق على قانون انتخابي بهدف إجراء الانتخابات في موعدها. وعلاوة على ذلك، أشار إلى استمرار الهدوء النسبي في مناطق عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى طول الخط الأزرق، باستثناء بعض الانتهاكات البرية والجوية. واختتم المنسق الخاص مداخلته بالإشارة إلى أنه في مناطق عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، لا يزال وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية ساريا، وإن كان ذلك في بيئة أمنية متقلبة على الجانب برافو.

وخلال الإحاطة، شدّد أحد الممثلين على أن قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) الذي قُسمت فلسطين بموجب لإنشاء دولة عربية ودولة يهودية، ينبغي أن يظل محور تركيز المجلس. وبالتوازي مع إعادة تأكيد دعم وفده للحل القائم على وجود دولتين، حث الممثل الطرفين على استئناف مفاوضات ثنائية مباشرة في أقرب وقت ممكن، ومن دون شروط مسبقة. وشدد على ضرورة أن تتحلّى البلدان الأخرى بقدر من الاعتدال وأن تتجنب التصريحات التي قد تقوض آفاق تحقيق السلام. وأعرب عن أسفه أيضا لأن المجلس لم يعرب عن موقفه من الهجوم الذي استهدف سوق بتاح تكفا في وسط إسرائيل يوم ٩ شباط/فبراير.

ووصف ممثل آخر القانون الإسرائيلي المتعلق بتسوية المستوطنات بأنه تصرف استفزازي للمجتمع الدولي وانتهاك صارخ للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وحذر من أن القرارات والإجراءات التي تتخذها إسرائيل فيما يتعلق بالمستوطنات ستؤثر سلبا على أي مبادرة دولية تهدف لتحقيق السلام وستقوض آفاق تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، وحث جميع أعضاء مجلس الأمن على تحمل مسؤولياتهم بموجب الميثاق وعلى ضمان الامتثال بفعالية للقرارات الصادرة عن هذا الجهاز.

الجمهورية العربية السورية

في ٢٢ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية (انظر S/PV.7888) تلتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته.

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وأشار وكيل الأمين العام إلى ضرورة أن يكون هناك التزام سياسي حقيقي بتحقيق السلام في الجمهورية العربية السورية إذا أُريد لسنة ٢٠١٧ أن تعرض أي آفاق غير الموت والدمار اللذين شهدتهما السنوات الست الماضية. وقال إن الملايين من

النساء والرجال والأطفال المحاصرين والمحطّمين يعتمدون على اتخاذ الأطراف السورية وحلفائها إجراءات مجدية وعلى تواصلهم بصورة بناءة، وعلى أن تبشر المفاوضات بين الأطراف السورية التي بدأت يوم ٢٣ شباط/فبراير بأن الشروع في عملية كفيلة بوضع حد لهذا النزاع قد أصبح أخيراً في المتناول. وأعرب عن أسفه لأن أغلبية السكان، أي حوالي ١٣,٥ مليون شخص بحاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية، ولأن نحو ٨٥ في المائة من السوريين يعيشون في فقر، ولأن ١٢,٨ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات صحية. وقال إن الكثير من الأطفال قُتلوا وتعرّضوا لصدمات جسدية ونفسية وأجبروا على الزواج المبكر. ومع دخول الحرب عامها السادس، أصبح ٥,٨٢ ملايين من الأطفال والشباب بحاجة إلى مساعدات تعليمية داخل الجمهورية العربية السورية. وأعرب عن شعوره ببالغ القلق من الهجمات التي تستهدف المدنيين والهيكل الأساسية المدنية، ومن بينها عمليات القصف والغارات الجوية التي استهدفت إدلب ومنطقة درعا، ولا سيما دوما، وحرسنا، وزملكا، وجوبر، وكذلك عربين. ووصف الحالة الإنسانية في الزبداني والفوعة وكفريا ومضايا بأنها كارثية. وقال إنه رغم أن الأمم المتحدة وشركاءها قد وصلوا إلى ملايين السوريين من خلال البرامج العادية والبرامج العابرة للحدود في كل شهر، فإن عدم الوصول الآمن وبدون عوائق لا يزال يمثل أكبر عقبة أمام تقديم المعونة إلى المناطق المحاصرة. وأشار إلى أنه رغم التحسن الكبير، حيث تم الوصول إلى ٣,٣ ملايين شخص في عام ٢٠١٦، فقلّما تمكنت الجهات الفاعلة الإنسانية من إيصال المساعدات المنقذة للحياة وخدمات الحماية بدون انقطاع. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أرسلت قافلة واحدة استفاد منها ٦٠٠٠ شخص فقط رغم الحصول على موافقات أولية للوصول إلى حوالي ٨٠٠٠٠٠ شخص. وحث الدول الأعضاء ذات النفوذ على ضمان عدم حدوث "معدل تنفيذ صفري" مرة أخرى في الأسابيع المقبلة. وفي هذا الصدد، شدد على أن الأمم المتحدة وشركاءها مستعدون للعمل وقادرون على تقديم المساعدة إلى ٣٠٠٠٠٠ شخص أسبوعياً في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها.

وأعرب أحد الممثلين عن أمله في أن يكون عام ٢٠١٧ آخر عام للنزاع في الجمهورية العربية السورية. وقال إن وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في أواخر عام ٢٠١٦ قد أسفر عن انخفاض حاد في أعمال العنف، وسمح بإيصال الإغاثة الإنسانية، وساعد على تهيئة بيئة مواتية لاستئناف المفاوضات في أستانا. وأكد أن بلده يأمل في أن تتغلب الأطراف على انعدام الثقة المتبادلة وفي إعطاء دفع لعملية الانتقال السياسي. وأكد أنه رغم تلك المكاسب، فإن حالة المدنيين ما زالت مثيرة للقلق وهي لا تطاق. وأشار إلى الحاجة الملحة للتغلب على العقبات التي تحول دون إيصال المعونة، واصفا إزالة المواد الطبية من القوافل التي تم الإبلاغ عنها مجدداً بأنها جريمة ضد الإنسانية وبأنها بشعة بصفة خاصة.

وبعد مشاورات المجلس بكامل هيئته، قدّم الرئيس إحاطة إلى وسائل الإعلام بشأن المناقشة في شكل ملاحظات موجزة متفق عليها هي كما يلي: شجع أعضاء المجلس على تعزيز وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وأعربوا عن قلقهم من عدم إحراز تقدم صوب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستمر ودون عوائق. وأعربوا بشكل خاص عن أسفهم لاستمرار الحصار المفروض على أكثر من ٦٠٠٠٠٠ شخص في ١٣ موقعا مختلفا من الجمهورية العربية السورية، وكرروا الإعراب عن بالغ قلقهم من استمرار العراقيل التي تعترض سبيل إيصال المساعدة الإنسانية عبر خطوط النزاع. وعلاوة على ذلك، شددت الدول الأعضاء على أن الحالة الإنسانية ستشهد مزيداً من التدهور في ظل عدم التوصل إلى

حل سياسي للأزمة، وأعربت عن أملها في جني نتائج ملموسة من المحادثات بين الأطراف السورية التي ستجري في جنيف، وفي أن تمثل هذه المحادثات خطوة هامة نحو عملية انتقال سياسي يمسك السوريون بزمامها ويقودونها.

وفي ٢٨ شباط/فبراير، أثناء جلسة علنية (انظر S/PV.7893)، أجرى المجلس تصويتا على مشروع قرار بشأن المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية تضمن مرفقا يضم قائمة بما ٢١ من الأفراد السوريين والشركات والمنظمات السورية الذين حددتهم اللجنة لإخضاعهم للتدابير المقترحة في مشروع القرار.

وعقب التصويت الذي كانت نتيجته ٩ مؤيدين مقابل ٣ معارضين (الاتحاد الروسي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والصين) وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (إثيوبيا وكازاخستان ومصر)، لم يُعتمد مشروع القرار بسبب تصويت عضوين دائمين في المجلس ضده.

وقبل التصويت، تكلم اثنان من أصل ثلاثة من مقدمي مشروع القرار الرئيسيين، وهما الممثلان الدائمان لفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فشددوا على الحاجة الملحة للتصدي لحالات استخدام الأسلحة الكيميائية المؤكدة، ودعيا المجلس إلى تأييد مشروع القرار.

وبعد التصويت، قال ممثل المملكة المتحدة إن حق النقض الذي استخدمه كل من الاتحاد الروسي والصين يتعارض تماما مع مبادئ عدم الانتشار التي يدعيان دعمها. وأكد أن تلك كانت سابع مرة يستخدم فيها الاتحاد الروسي حق النقض بشأن الجمهورية العربية السورية خلال خمس سنوات. وقالت ممثلة الولايات المتحدة أن الاتحاد الروسي والصين قد أقدما على خيار شائن يتعذر تبريره بعدم تحميل بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وإلى جانب تأكيد وفود أوروغواي وأوكرانيا وإيطاليا والسنغال والسويد واليابان، على أنه ليس هناك أي مبرر لاستخدام الأسلحة الكيميائية، أعربت هذه الوفود عن خيبة أملها الكبيرة من نتائج التصويت.

وردا على تلك التعليقات، أشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أن وفده قد أعرب عن شواغل كبيرة بشأن التقريرين الثالث والرابع الأخيرين اللذين أعدتهما آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إن المشروع قد طُرح للتصويت في محاولة لتقويض المحادثات السياسية الجارية حاليا في أستانا. أما ممثل الصين، فقال إن وقف إطلاق النار في الجمهورية العربية السورية ما زال ساريا كما تجري جولة جديدة من محادثات السلام مما أتاح فرصة نادرة لحل النزاع.

وعند شرح سبب الامتناع عن التصويت، أعرب ممثل إثيوبيا أيضا عن إدانته لاستخدام الأسلحة الكيميائية لأي سبب من الأسباب وتحت أي ظرف من الظروف. وأكد أنه في الجمهورية العربية السورية، لم تتمكن آلية التحقيق المشتركة من العثور على "أدلة مقنعة للغاية" أو "أدلة قوية" أو حتى "أدلة كافية" وإنما فقط على "معلومات كافية". وقال ممثل مصر إن ضمان المحاسبة في الجمهورية العربية السورية أو غيرها يتطلب تقييما للأدلة. وبينما أعرب عن استغرابه من عدم اتباع الخطوات المعهودة، أشار إلى أن القائمة المرفقة بمشروع القرار تتضمن أسماء كيانات وأفراد سيخضعون للجزاءات في حين أن الآلية لم توجه لهم أي اتهامات. وبرت مصر موقفها بالخلل الذي يكتنف نص مشروع القرار، ولا سيما بعدم توفر الأدلة، وأعرب ممثل مصر عن مفاجأته بالإصرار على التصويت على مشروع القرار دون إدخال تعديلات لمعالجة ما جاء فيه من قصور. وقال ممثل كازاخستان إن التصويت

كشف عن عدم قدرة المجلس على التوصل إلى إجماع بشأن موضوع المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. ونظرا لعدم وجود توافق في الآراء، امتنع وفده عن التصويت. وقال ممثل الجمهورية العربية السورية إن "الثلاثي" المؤلف من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، واصل اتباع نهجه المسيس والخطير إزاء الحالة في بلده.

اليمن

في ٢٣ شباط/فبراير، خلال جلسة علنية (انظر S/PV.7889)، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٣٤٢ (٢٠١٧) الذي جدد بموجبه التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ١١ و ١٥ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨. وجدد المجلس أيضا لمدة سنة حظر الأسلحة المحدد الأهداف وحظر السفر وتجميد الأصول ضد الأفراد والكيانات الذين تحددهم لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وأعاد تأكيد أحكام الفقرات ١٤ إلى ١٧ من القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) التي قرر فيها حظر توريد الأسلحة أو بيعها أو نقلها إلى الكيانات والأفراد الذين تقرر اللجنة أنهم يشاركون في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال. ومدد المجلس أيضا حتى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨ ولاية فريق الخبراء المعني باليمن الذي يضم خمسة أعضاء. وطلب إلى فريق الخبراء أن يوافي اللجنة بإحاطة عن مستجدات منتصف المدة في موعد أقصاه ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، وأن يقدم تقريراً نهائياً إلى مجلس الأمن في موعد أقصاه ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

آسيا

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

في ٢ شباط/فبراير، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته. وبعد المشاورات، قدم الرئيس إحاطة إلى وسائل الإعلام بشأن المناقشة في شكل ملاحظات موجزة متفق عليها هي كما يلي: رحب أعضاء مجلس الأمن بالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، بيتكو دراغانوف، بشأن عمل المركز على مدى الأشهر السبعة الماضية. وأكدوا مجدداً أهمية أدوات منع نشوب النزاعات في صون السلام والأمن الدوليين، بسبل منها آليات الإنذار المبكر والانخراط في الدبلوماسية الوقائية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وأقروا بدور المركز في مساعدة دول آسيا الوسطى في التصدي للتحديات الإقليمية، بما في ذلك دوره في الأنشطة الإقليمية لمكافحة الإرهاب ومعالجة مشكلة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، وإدارة المياه عبر الحدود. وحث أعضاء المجلس دول آسيا الوسطى والمركز والمنظمات الإقليمية ذات الصلة على زيادة التعاون والتنسيق لتعزيز قدرة المنطقة على تذليل الصعوبات التي تعرض لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة فيها.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ١٣ شباط/فبراير، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته. وخلالها قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ميروسلاف ينتشا، إحاطة إلى المجلس بشأن عملية إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية في ١١ شباط/فبراير. وبعد المشاورات، قدم الرئيس إحاطة إلى وسائل الإعلام

بشأن المناقشة في شكل ملاحظات موجزة متفق عليها هي كما يلي: أجمع أعضاء المجلس على إدانة عملية إطلاق القذيفة التسيارية. وقال الرئيس إن الوفود كانت ما زالت تشعر بالقلق من تمادي بيونغ يونغ في انتهاكها لقرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦). ووافق المجلس على مواصلة رصد الحالة عن كثب واتخاذ المزيد من التدابير الهامة، تمشياً مع روح العزم التي أبدتها المجلس سابقاً من أجل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي. وعشية تلك المشاورات، اعتمد المجلس بياناً صحفياً شدد فيه، في جملة أمور، على أهمية أن تمثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية امتثالاً تاماً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأوعز إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) أن تكتنف جهودها لتعزيز إنفاذ القرارين ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦).

وفي ٢٧ شباط/فبراير، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته. وقدم رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) إحاطة إلى المجلس عن أنشطة اللجنة خلال الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، وفقاً للفقرة ١٢ (ز) من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وبعد المشاورات، قدم الرئيس إحاطة إلى وسائل الإعلام بشأن المناقشة في شكل ملاحظات موجزة متفق عليها هي كما يلي: أبلغ الرئيس المجلس أن اللجنة عقدت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جلسة واحدة غير رسمية لإجراء تقييم مشترك للنتائج والتوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء، وقدمت إلى المجلس بضعة تقارير عن تنفيذ جوانب من القرارين ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦)، وعقدت جلسة إحاطة مفتوحة لعموم أعضاء الأمم المتحدة، وأقرت تقريرها السنوي لعام ٢٠١٦. وأعرب الرئيس عن قلقه إزاء انخفاض عدد تقارير التنفيذ الوطنية التي تُقدم عملاً بالفقرة ٣٦ من القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦). ورحب أعضاء المجلس بالتقرير المتعلق بفترة التسعين يوماً من اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وخلال المشاورات، أعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن إدانتهم للمحاولات غير المسؤولة والاستفزازية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتهرب من الجزاءات، وشددوا على أهمية امتثالها التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. واتفق أعضاء المجلس على مواصلة رصد الحالة عن كثب والعمل على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي.

أفريقيا

السلام والأمن في أفريقيا

في ٣ شباط/فبراير، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته. وبعد المشاورات، قدم الرئيس إحاطة إلى وسائل الإعلام بشأن المناقشة في شكل ملاحظات موجزة متفق عليها هي كما يلي: استمتع أعضاء المجلس إلى إحاطة من الأمين العام وتباحثوا معه النتائج المنبثقة من حضوره مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي وتحاوره مع قادة البلدان الأفريقية بشأن طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. ورحب أعضاء المجلس بمبادرة الأمين العام بتقديمه إحاطة إلى المجلس عن رحلته تلك وأعربوا عن تأييدهم الكامل لهذا النهج الذي يتيح لهم تلقي معلومات مباشرة. وشددوا أيضاً على ضرورة كفالة أن يتولى الأفريقيون زمام القارة بأنفسهم ويشاركوا مشاركة كاملة في معالجة المسائل التي لم يُبت فيها بعد والتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعرب أعضاء المجلس عن أملهم في

أن تصبح هذه الجلسات ممارسة دائمة، ولا سيما بعد الرحلات التي قام بها الأمين العام إلى مختلف مناطق العالم.

السودان

في ٨ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع، في جلسة علنية (انظر S/PV.7878)، القرار ٢٣٤٠ (٢٠١٧)، الذي جدد المجلس بموجبه ولاية فريق الخبراء المعني بالسودان حتى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨. وفي ذلك القرار، أعرب المجلس عن اعتزامه اتخاذ الإجراء المناسب بشأن تمديد ولاية فريق الخبراء مرة أخرى في أجل أقصاه ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨. وطلب كذلك إلى فريق الخبراء أن يقدم إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) أول تقرير عن أنشطته في موعد أقصاه ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٧، وبعد إجراء مناقشة مع اللجنة، تقريراً نهائياً إلى المجلس في موعد أقصاه ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ يضمّن استنتاجاته وتوصياته.

ليبيا

في ٨ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية (انظر S/PV.7879) تلتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته. واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مارتن كوبلر. وانصب الاهتمام في الاجتماع على الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة ومستدامة في ليبيا. وذكر الممثل الخاص، أثناء إحاطته، أنه على الرغم من بعض أوجه التقدم الكبير الذي أحرز في ليبيا، فإن ذلك لم يقترب بعد من حد ما يكفي لتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي المبرم في عام ٢٠١٦. وشدد على أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا قائما وأن أحوال معيشة السكان فقيرة والجماعات المسلحة ما زالت متمادية في انتهاك حقوق الإنسان دون أن تلقى جزاءها. وبحسب ما ورد في أقوال الممثل الخاص، فإن من بين التطورات الإيجابية التي شهدتها ليبيا الجهود المشتركة التي تبذلها المؤسسات الاقتصادية والمجلس الرئاسي الليبي لصرف أموال ميزانية ليبيا لعام ٢٠١٧ البالغة ٣٧,٥ بليون دينار ليبي لكي يتسنى لمؤسسات الدولة تقديم الخدمات الأساسية. غير أنه أشار إلى أن الليبيين ليسوا في وضع يتيح لهم معالجة الأسباب الجذرية لانقسامهم، مؤكداً أن "عام ٢٠١٧ يجب أن يكون عام القرارات والانفراج السياسي" والمصالحة الوطنية من أجل "تضميد جراح سنوات من النزاع والاضطهاد".

وعقب مشاورات المجلس بكامل هيئته، اتفق أعضاء المجلس على عناصر للصحافة أكدوا فيها مجددا دعمهم لعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والاتفاق السياسي الليبي. وأدانوا جميع أشكال العنف السائد بين الجماعات المسلحة في ليبيا. وأشار أعضاء المجلس إلى التحديات التي ما زالت تواجه الشعب الليبي ورحبوا بالتقدم المحرز في الآونة الأخيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالتحديات الاقتصادية التي تواجه ليبيا، وشددوا على ضرورة أن يتوحد الليبيون في مكافحة الإرهاب. وكرروا الإعراب عن بالغ قلقهم إزاء تهريب المهاجرين في عرض البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما قبالة الساحل الليبي، ودعوا جميع الأطراف إلى تحسين سبل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء ليبيا. وأقر أعضاء المجلس بوجود اهتمام متزايد في أوساط الليبيين بالتوصل إلى تسوية سياسية أكثر شمولاً ضمن إطار الاتفاق السياسي الليبي. ورحبوا بدور الدعم المقدم إلى ليبيا على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك من

البلدان المجاورة لها والمنظمات الإقليمية، في عقد محادثات سياسية يتولى الليبيون زمامها لتحقيق هذه التسوية.

كوت ديفوار

في ٨ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية (انظر S/PV.7880) تلتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته.

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة ورئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، عيشاتو مينداودو، التي قدمت، وفقا للقرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، التقرير المرحلي النهائي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة (S/2017/89)، وأكدت أن العملية ستكمل انسحابها من كوت ديفوار ومغادرتها لها، وفقا للتكليف الذي أسنده إليها المجلس في قراره ٢٢٨٤ (٢٠١٦). وذكرت أن معظم أفراد البعثة النظاميين سيغادرون البلد بحلول منتصف شباط/فبراير، وأنه بحلول نهاية نيسان/أبريل، لن يبقى فيه إلا ١٥٩ فردا فقط بما أن المهام ذات الأولوية ستكون قد سُلّمت إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري. وناشدت حكومة كوت ديفوار أن تدعم تنفيذ الخطة الانتقالية بتمويلها الجهود المبذولة للنهوض بالمصالحة الوطنية وإعمال العدالة الانتقالية وإصلاح قطاع الأمن بالكامل وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع وتحسين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأبناء كوت ديفوار. وأثنت على أفراد الشرطة الوطنية والدرك والقوات المسلحة على ما بذلوه من جهود لضمان تنظيم استفتاء ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وإجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقالت إن حكومة كوت ديفوار تعمل على تنظيم جيش محترف والبت في تظلمات أفراد القوات المسلحة المتعلقة بالأجور والترقيات ورداءة أحوال معيشتهم التي أدت إلى تمرد بعضهم في كانون الثاني/يناير. وأكدت أن أعمال التمرد الأخيرة تشير بوضوح إلى ضرورة أن تعمل الحكومة على إصلاح قطاع الأمن. ولئن كانت المصالحة الوطنية ما زالت لم تلحق بعد بركب إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي، فإن إعلان صدور تقرير لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، كما أوصى بذلك المجلس في قراره ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، يشكل خطوة إلى الأمام. وقالت إن الحالة الأمنية في البلد ظلت مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأن ما يرد من تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان بدأ يتناقص. ورغم القلق إزاء بطء وتيرة محاكمة مرتكبي العنف الجنسي والجسدي والتأخر في تقديم الدعم إلى المجني عليهم، فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار تستعد لتولي مهام الرصد والتنفيذ لآلية مشتركة بين القوات المسلحة الإيفوارية وعملية الأمم المتحدة بمهدف معالجة الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي الجنود.

وقد قال وزير خارجية كوت ديفوار، مارسيل أمون - تانوه، إن عودة بلده إلى السلام والتنمية لا رجعة فيها. فكوت ديفوار اعتمدت دستوراً جديداً مكنها من تعزيز التماسك الوطني ووفّر لها مؤسسات ديمقراطية متينة. وأكد أن أفراد قوات الجيش والأمن قد أصبحوا يتمتعون بالكفاءة المهنية بتعيين قادة جدد على جميع المستويات، وأن رئيس البلد يعمل يوميا على تذليل الصعاب. وأكد أيضا أن الاقتصاد قد حقق نموا سنويا بنسبة ٩ في المائة في السنوات الخمس الماضية، وأن الحكومة تركز اهتمامها الآن على إعادة توزيع ثمار الازدهار الاقتصادي على جميع المواطنين، ولا سيما أشدهم فقرا. وفيما يتعلق بإغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ذكر أن ذلك سيمثل فرصة لكوت ديفوار لتعمل مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة غرب أفريقيا وخارجها. وأكد

مجددا رغبة بلده في أداء دور أكثر نشاطا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأهاب بالمجلس أن يدعم ترشيحه لشغل مقعد غير دائم في المجلس للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وأكد أن عملية الأمم المتحدة ستظل ذكرها عالقة في الأذهان كقصة لنجاح كبير تركت خلفها أقوى اقتصاد في بلدان منطقة غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية.

وبعد المشاورات، قدم الرئيس إحاطة إلى وسائل الإعلام بشأن المناقشة في شكل ملاحظات موجزة متفق عليها هي كما يلي: رحب أعضاء المجلس بالتقدم المتواصل في كوت ديفوار نحو تحقيق سلام واستقرار دائمين وأثنوا على كوت ديفوار لإجرائها الاستفتاء الدستوري والانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٦ في أجواء سلمية. ورحب المجلس بالعمل الذي قامت به حكومة كوت ديفوار، بدعم من المجتمع الدولي، لمعالجة المسائل المتبقية والتصدي للتحديات التي تعترض البلد، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة قوات أمنها وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، وكذلك التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان. وأكد أعضاء المجلس على ضرورة أن تواصل وتكثف سلطات كوت ديفوار جهودها، وبالأخص في مجال إصلاح قطاع الأمن. ورحب أعضاء المجلس بتنفيذ الخطة الانتقالية واستمرار خفض التدريجي لعملية الأمم المتحدة، وشددوا على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم إلى كوت ديفوار بعد إغلاق العملية.

الصومال

في ١٠ شباط/فبراير، اعتمد المجلس، في جلسة علنية (انظر S/PV.7881)، بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/3) رحب فيه باختتام العملية الانتخابية في الصومال وبانتخاب الرئيس محمد عبد الله محمد فارماجو. وأشاد المجلس بالدور التمكيني لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في إنجاز العملية الانتخابية بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأشاد بإسهام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في جهود تحقيق السلام الدائم والاستقرار في الصومال.

غينيا - بيساو

في ١٤ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية (انظر S/PV.7883) تلتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته.

واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا، موديو إبراهيم توري. وأبلغ الممثل الخاص للمجلس أن من الأهمية بمكان للجهات الفاعلة الوطنية أن تُنفذ أحكام اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو، التي اعتمدها الزعماء السياسيون في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في بيساو. وأكد أن تنفيذ الاتفاق وخريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كان صعبا. وحث سلطات غينيا - بيساو على التركيز على تنقيح قانون الانتخابات والقوانين المنظمة للأحزاب السياسية، كما جاء في اتفاق كوناكري، وذلك استعدادا للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨. وأكد أيضا على أهمية إدخال إصلاحات حاسمة على قطاعات القضاء وحقوق الإنسان والأمن والاقتصاد. وأشار الممثل الخاص إلى أنه في ظل استمرار عدم وجود حكومة تؤدي كامل مهامها، فإن على الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تواصل

تسويق جهودها المبذولة للتخفيف من حدة المخاطر والحد من أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي. وأبلغ المجلس أن المكتب يعمل للمضي قدماً بمبادرة إقامة شراكة مع البنك الدولي والشركاء الآخرين الثنائيين والمتعددي الأطراف المهتمين لكي تُعزز بفعالية القدرة المحلية على الصمود ويُعزز السلام في غينيا - بيساو، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأعرب أحد الممثلين عن قلقه البالغ إزاء المأزق السياسي في غينيا - بيساو، وحث أصحاب المصلحة الوطنيين على تنفيذ اتفاق كوناكري. وأشار إلى أن عمل البعثة لا يزال يتسم بقيمة كبيرة في الحفاظ على القانون والنظام في غينيا - بيساو، وأبدى تأييده لتوصية الأمين العام التي تقضي بتمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها سنة واحدة.

وبعد مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم الرئيس إحاطة إلى وسائل الإعلام بشأن المناقشة في شكل ملاحظات موجزة متفق عليها هي كما يلي: أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء المأزق السياسي في غينيا - بيساو وحثوا أصحاب المصلحة الوطنيين على تنفيذ اتفاق كوناكري. وشدد أعضاء المجلس على الحاجة الماسة إلى ضمان إجراء حوار شامل للجميع بين الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية لضمان أن تؤدي الحكومة مهامها بفعالية، ورحبوا باستمرار عدم تدخل قوات الأمن. ودعوا جميع الأطراف إلى الامتناع عن الخطاب المؤجج للمشاعر واتخاذ التدابير المناسبة لتهدئة الوضع. ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى التعاون على ضمان أن تؤدي الجمعية الوطنية مهامها على الوجه السليم لإقرار إصلاحات رئيسية. وأهاب أعضاء المجلس بالسلطات الوطنية أن تعجل بمراجعة دستور غينيا - بيساو. وأشاد أعضاء المجلس بمشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، في تعزيز الاستقرار في غينيا - بيساو. وشجعوا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على استبقاء وجود البعثة إلى ما بعد حزيران/يونيه ٢٠١٧ والشركاء الدوليين على النظر في تقديم دعمهم في هذا الصدد. ورحب أعضاء المجلس بمبادرة إيفاد بعثة وساطة إلى بيساو. وحثوا المانحين على المشاركة في تلك المساعي ودعم إجراء حوار وطني شامل للجميع، وشددوا على ضرورة أن تكون في غينيا - بيساو حكومة تؤدي كامل مهامها لكي تعمل على استعادة ثقة الشركاء في التنمية من خلال حل المأزق السياسي. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء التحديات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية وسائر التهديدات الناشئة في البلد، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. وأعربوا عن دعمهم للممثل الخاص، وطلبوا إليه أن يواصل عمله عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو. وأبدوا أيضاً تأييدهم لتوصية الأمين العام التي تقضي بتمديد ولاية البعثة لمدة عام آخر.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، أبلغ رئيس المجلس الأعضاء في إطار بند "أية مسائل أخرى"، عن الاجتماعات التي عقدها مع المستشار السياسي والدبلوماسي والمبعوث الخاص لرئيس وزراء غينيا - بيساو، سواريس سامبو، في ١٥ شباط/فبراير، ورئيس برلمان غينيا بيساو، سيريانو كاساما في ١٦ شباط/فبراير.

وفي ٢٣ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع، في جلسة علنية (انظر S/PV.7890)، القرار ٢٣٤٣ (٢٠١٧)، الذي جدد بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لفترة ١٢ شهراً.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٥ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية (انظر S/PV.7884) تلتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته.

وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إيرني لادسو، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في جملة أمور، وصفا للحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد، فتناول بالأخص الاشتباكات التي نشبت على بلدة بامباري ذات الأهمية الاستراتيجية، وكذلك السبل التي تتبعها البعثة في تكييف قدراتها مع الحالة المتغيرة على الأرض وتعزيز تنقلها وقدرتها على الصمود. أما رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، عمر هلال (المغرب)، فتكلم أيضا، على الأخص، في موضوع انخراط لجنة بناء السلام لمساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وإطار المشاركة المتبادلة. وخاطب الممثل الدائم لأوكرانيا، فولوديمير يلتشينكو، المجلس بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) ليطلع على أنشطة اللجنة منذ الإحاطة السابقة التي قدمها إليه في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن عمل فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى. وإضافة إلى توثيق أعمال الجماعات المتمردة، أشار الفريق إلى أن الجزاءات المحددة المهدف المفروضة على الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة اللجنة ما زال تنفيذها يعتريه الضعف. وألقى الفريق الضوء أيضا على انتشار تهريب الأسلحة المستمر، مشيراً إلى أن الأسلحة ما زالت تتدفق إلى البلد من الدول المجاورة نحو الغرب والجنوب والشمال الشرقي.

وبعد المشاورات، قدم الرئيس إحاطة إلى وسائل الإعلام بشأن المناقشة في شكل ملاحظات موجزة متفق عليها هي كما يلي: أحاط أعضاء المجلس علماً بمشاشة الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب تواصل أنشطة الجماعات المسلحة والحالة الإنسانية المتردية في البلد. وأعربوا عن إدانتهم لتمادي الجماعات المسلحة المتناحرة في اشتباكاتهما، لا سيما في وسط جمهورية أفريقيا الوسطى وشمالها، وعن قلقهم إزاء تأثير تلك الاشتباكات في السكان المدنيين وأثرها المزعزع للاستقرار في البلد. وحثوا الجماعات المسلحة على وقف القتال فورا والانضمام إلى حوار السلام والمصالحة الذي استهله رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستين أرشانج تواديرا، ورحبوا بمساعي الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد. ودعوا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من جديد إلى أعمال مصالحة حقيقية وشاملة للجميع وتنفيذ برنامج إصلاح في البلد لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وأكدوا من جديد دعمهم الكامل للبعثة في تحقيق هدفها الاستراتيجي وهو خفض وجود الجماعات المسلحة وتقليص خطرها على نحو دائم، وفي الوفاء بولايتها الشاملة في هذا الصدد. وأحاطوا علماً بخطة العمل الجديدة التي تعتمدها البعثة بخصوص مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأشاروا إلى تحديد نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى بالإجماع في كانون الثاني/يناير، ودعوا جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المجاورة ودول المنطقة، إلى تنفيذ أحكام القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧) تنفيذاً كاملاً والتعاون التام مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣). وأعربوا عن تأييدهم لمساهمة تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام في المساعي الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في البلد. ورحب أعضاء المجلس بالتعهدات المعلنة في مؤتمر بروكسل بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عُقد في تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠١٦ ومؤتمر الاتحاد الأفريقي للتضامن مع جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عُقد في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٧، وشجعوا الدول الأعضاء على الإسراع باستكمال تسديد تلك التعهدات.

الصحراء الغربية

في ٢٢ شباط/فبراير، استمع المجلس، في إطار البند "أية مسائل أخرى"، إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

جنوب السودان

في ١٠ شباط/فبراير، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه بشدة استمرار القتال في جميع أنحاء جنوب السودان، ولا سيما الحوادث في منطقتي "الاستوائية" و "أعالي النيل"، ودعا جميع الأطراف إلى وقف الأعمال القتالية فوراً. وأدان أعضاء المجلس أيضاً بأشد العبارات جميع الهجمات الموجهة ضد المدنيين، وأعرب عن بالغ القلق إزاء ورود تقارير مرة أخرى عن قتل المدنيين، وارتكاب العنف الجنسي والجنساني، وتدمير المنازل، والعنف العرقي، ونهب الماشية والممتلكات. وحث أعضاء المجلس حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة محاسبة المسؤولين عن هذه الهجمات. وأعربوا عن جزعهم الشديد إزاء فرار أكثر من ٨٤ ٠٠٠ فرد من جنوب السودان منذ بداية كانون الثاني/يناير، واستمرار حالة المشردين داخلياً بأعداد كبيرة. وأعاد أعضاء المجلس تأكيد أن استهداف المدنيين قد يشكل جرائم حرب وأن الضالعين في ذلك يمكن أن تُفرض عليهم جزاءات، وفقاً لمقتضى القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، عن الأعمال التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان.

وفي ٢٣ شباط/فبراير، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته. وأعرب أعضاء المجلس عن جزعهم الشديد من إعلان المجاعة في أجزاء من جنوب السودان وقلقهم من أن ٤٠ في المائة من السكان يعانون انعدام الأمن الغذائي. واتفقوا على أن هذا الوضع يشكل نتيجة مباشرة للنزاع وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. واتفقوا على أن الأزمة الإنسانية لا يمكن حلها بدون تسوية الأزمة السياسية على أساس التنفيذ الكامل لاتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان المبرم في عام ٢٠١٥. وأعرب أعضاء المجلس عن إدانتهم لأعمال القتال، ولا سيما في منطقتي "الاستوائية" و "أعالي النيل"، ودعوا جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية فوراً إلى السكان المحتاجين. وأعربوا عن القلق البالغ الذي يساورهم إزاء ما يحدث من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وحثوا الحكومة على محاسبة الجناة، وتنفيذ الفصل الخامس من اتفاق السلام تنفيذاً كاملاً. وكان أعضاء المجلس متحدين في إدانة أشكال العرقلة التي تتعرض لها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومضايقة موظفي الأمم المتحدة، ودعوا إلى الامتثال الفوري لاتفاق مركز القوات المبرم مع الأمم المتحدة. وأعربوا عن القلق إزاء مختلف أشكال التأخير، لشتى الأسباب، في نشر قوة الحماية الإقليمية، ودعوا الحكومة مجدداً إلى العمل البناء مع الأمم المتحدة على نشر القوة. وأشار أعضاء المجلس إلى البيان الصحفي المشترك الصادر عن الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وأكدوا على أهمية الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه الأطراف الإقليمية الفاعلة، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية بفضل جهود الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، ألفا عمر كوناري، ورئيس اللجنة

المشتركة للرصد والتقييم، فيستوس موغاي، وكذلك الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك الكنيسة، في النهوض بالسلام في جنوب السودان.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢٣ شباط/فبراير، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته. ونظر المجلس، تحت بند "أية مسائل أخرى"، في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الناجمة عن التدني المفاجئ في الأمن وتصاعد العنف بين الجماعات العرقية في الجزء الأوسط من البلد.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه بشدة العنف الذي شوهه في منطقة كاساي خلال الأشهر الأخيرة. وأعرب عن بالغ قلقه إزاء التقارير التي وردت في الآونة الأخيرة عن ارتكاب الميليشيات المحلية انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في تلك المنطقة، بما في ذلك تجنيد الأطفال غير المشروع واستخدامهم جنوداً، وارتكاب أفراد قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية أعمال القتل في أوساط المدنيين، وهي كلها أعمال قد تشكل جرائم حرب بقتضى القانون الدولي.

المسائل المواضيعية

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ٧ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية (انظر S/PV.7877) تلتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته.

وخلالها استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي قدم إليه، عملاً بالقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، التقرير الرابع للأمين العام عن التهديد الذي يُشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد. وتركز الاهتمام في التقرير على أوروبا، إضافةً إلى شمال أفريقيا وغربها. وأكد وكيل الأمين العام، في إحاطته، أن مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية تشكّل أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وحذّر من أن تنظيم الدولة الإسلامية قد وسع من نطاق هجماته إلى البلدان المجاورة للعراق والجمهورية العربية السورية، ويواصل في الوقت نفسه تحريض أتباعه على التغلغل في أماكن أخرى أبعد من ذلك لشن هجماته. وقال إن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يغادرون هذين البلدين يعملون أيضاً على زيادة هذا التهديد في أوطان كل منهم. ورغم أن إيرادات تنظيم الدولة الإسلامية والأراضي الخاضعة لسيطرته تبدو أنها آخذة في التقلص، فإن هذه الجماعة ما زالت لديها الأموال الكافية لمواصلة القتال. فهو تنظيم يعتمد اعتماداً كبيراً على الإيرادات المتأتية من الابتزاز واستغلال الموارد الهيدروكربونية، على الرغم من الموارد من هذه الأخيرة في تناقص. ولذلك فهناك شعور بالقلق من أن تنظيم الدولة الإسلامية سيحاول توسيع مصادر دخله الأخرى، مثل الاختطاف طلباً للفدية وزيادة اعتماده على التبرعات بالتوسع في نشر رسائله. وأشار وكيل الأمين العام إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية قد تمكن من هذه الأعمال بتوفير التوجيه والمساعدة وإثارة الإلهام بما يروّجه من دعاية. فقد عزز التنظيم أيضاً وجوده في غرب أفريقيا والمغرب العربي، فيما يحاول تنظيم "بوكو حرام" المنضوي تحت لوائه، توسيع رقعة نفوذه بارتكاب هجمات إرهابية خارج نيجيريا رفقة عدة آلاف من المقاتلين الخاضعين

لتصرفه. واستعرض الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء في أوروبا، والمغرب العربي، وغرب أفريقيا، لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، منها، في جملة أمور، تحسين تبادل المعلومات والتعاون في التصدي للهجمات الإرهابية وتقليص تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب وكذلك مكافحة تمويل الإرهاب. وذكر أن إجراءات الأمم المتحدة لمواجهة التهديد الذي يشكّله تنظيم الدولة الإسلامية تشمل تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء، ومساعدتها في تأمين الحدود، وتحسين أساليبها في التصدي لعمليات الاختطاف طلبا للفدية وتعزيز إنفاذ القانون. وشدد على ضرورة ضمان تعاون دولي فعال في التصدي لتنامي الإرهاب العابر للحدود الوطنية، لا سيما وأن تنظيم الدولة الإسلامية يواصل توسيع نطاق هجماته وأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يغادرون الجمهورية العربية السورية والعراق يمكن أن يشكلوا أخطارا جسيمة على بلدانهم الأصلية أو البلدان التي يسافرون إليها أو التي يعبرون منها.

وعقب الإحاطة، أدلى بعض أعضاء الوفود ببيانات ألقوا فيها الضوء على مواقفهم الوطنية إزاء الموضوع. وشجعوا، في جملة أمور، على التعاون الدولي للتصدي لتمويل الإرهاب، وأساليب التجنيد، وتدفع المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والتعامل مع ضوابط الهجرة، وأعربوا عن قلقهم من حالة النساء والفتيات المتواجدات في المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين، وأكدوا في هذا الصدد أهمية قرار المجلس ٢٣٣١ (٢٠١٦)، طالبين مزيدا من المعلومات عن الجهود التي تبذلها الدول لإنهاء هذه الممارسة.

وفي ١٣ شباط/فبراير عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية"، تحت البند المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية" (انظر S/PV.7882).

وترأس الجلسة وزير خارجية أوكرانيا، بافلو كليمنكو. وشاركت في المناقشة وفود من ٤٩ دولة عضوا، إلى جانب ممثلين عن الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والكرسي الرسولي. وكانت المناقشة المفتوحة متابعَةً للجلسة غير الرسمية التي عقدها مجلس الأمن بصيغة آريا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، والتي أكدت وجود حاجة ملحة لتوفير مستوى عالٍ من الحماية للهياكل الأساسية الحيوية ذات الأهمية البالغة للأمن القومي والسلامة العامة والتنمية الاقتصادية للدول كافة.

وفي بداية الجلسة، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) الذي قدمته ٤٧ من الدول الأعضاء. ويرمي القرار إلى زيادة تعزيز فعالية مجمل الجهود الرامية إلى مكافحة الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية، ولا سيما في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفيه شجع المجلس جميع الدول الأعضاء على بذل جهود متضافرة ومنسقة، بوسائل منها التعاون الدولي والإقليمي، للتنوعية بالتحديات التي تطرحها الهجمات الإرهابية ولزيادة الإلمام بتلك التحديات. إضافةً إلى ذلك، أهاب المجلس بجميع الدول الأعضاء أن تقرر المسؤولية الجنائية عن الهجمات الإرهابية التي تستهدف الهياكل الأساسية الحيوية واستكشاف السبل لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي من أجل منع هذه الحوادث والتخفيف من آثارها ومواجهتها، فضلا عن تبادل الاطلاع على الممارسات الجيدة في إدارة مخاطر الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية.

واستمع المجلس إلى عدة إحاطات، يرد بيان لها أدناه.

وقالت رئيسة ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام، ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، إن شبكات ونظم الهياكل الأساسية أصبحت مترابطة، وأن هجوماً واحداً يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات

وفوضى واسعة النطاق، ولا سيما الهجمات التي تستهدف المرافق والشبكات عبر الحدود. وشددت على ضرورة اتخاذ الخطوات التالية: تحديد مواطن الضعف في الهياكل الأساسية الحيوية، على جميع المستويات وفي جميع القطاعات؛ وتعزيز التعاون في مجال الوقاية والتخفيف من الآثار المحتمل أن تترتب على الهجمات الإرهابية؛ وبناء قدرات الدول في مجالات من قبيل تقييم المخاطر والتأهب وإدارة حالات الطوارئ. وأكدت من جديد استعداد الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في هذا الصدد، مشيرةً إلى عمل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بحماية الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك شبكة الإنترنت والأهداف المعرضة للخطر وأمن السياحة، الذي أنشأته فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

ودعا الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، يورغن ستوك، الذي تكلم عبر الفيديو من ليون، إلى تعزيز أمن المواقع الحاسمة بتحسين معايير وإجراءات التأهب لحالات الطوارئ. واستعرض على وجه الخصوص ما يبذله الفريق المعني بالأهداف المعرضة للخطر التابع للإنتربول من جهود لتعزيز الأمن المادي للمختبرات التي تحتفظ بالممرضات الخطيرة في غرب أفريقيا وحماتها من الهجمات الإرهابية. وقال إن الإنتربول تواصل أيضاً حث البلدان الأعضاء على حماية حدودها وتعزيز مكافحة تنقل الإرهابيين فيها ومنع تداول مواد وأدوات معينة قبل أن تتحول إلى الجيل المقبل من الأسلحة. وشجع الوكالات على التعاون المشترك والتعاون الدولي باعتباره عاملاً مضاعفاً للقوة، ملاحظاً عمل الإنتربول الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتخفيف من آثار الاتجار غير المشروع بالمواد الإشعاعية والنووية. وإضافةً إلى ذلك، دعا إلى تبادل المعلومات وكشف التهديدات العاجلة وأفضل الممارسات في تحديد مواطن الضعف.

وقال نائب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حميد علي راو، إن الهجوم الأخير الذي تعرض له مرفق كيميائي في مدينة الموصل بالعراق يوضح هذا التهديد بجملاء كبير. وشدد على أن المسؤولية عن حماية الهياكل الأساسية الحيوية يجب أن تكون مشتركة بالتساوي بين هذا القطاع والحكومة، مشيراً إلى أن الصناعات الكيميائية تدرك بالفعل ضرورة منع إساءة استعمال المواد الكيميائية وحماية المصانع الكيميائية. وقال إن المنظمة ما فتئت توسع نطاق جهودها التعاونية في مجالات شتى مثل تقييم المخاطر وبناء القدرات وإنشاء فريق للاستجابة السريعة يكون قادراً على الانتشار في الميدان في حالة وقوع حادث إرهاب كيميائي.

وألقي المستشار الخاص للأمين العام للمنظمة البحرية الدولية المعني بالأمن البحري وتيسيره، كريس تريلاوني، الضوء على التعاون المشترك بين الوكالات في الموانئ، مُشدداً في الوقت نفسه على أهمية التنسيق الجيد، ووضع استراتيجية وقائية قائمة على المخاطر لمواجهة التهديدات، على اختلافها، مثل سرقة الشحنات واحتمال حصول الإرهابيين على السفن. وقال إن المنظمة البحرية الدولية قد اتخذت عدداً من التدابير الردعية لتعزيز الأمن البحري، تشمل الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية، فضلاً عن وضع مجموعة من التوجيهات وأدوات التقييم الذاتي والمواد التدريبية لحماية الموانئ والسفن والمنشآت البحرية. ودعا إلى اعتماد نهج متعدد الوكالات يشمل الحكومة بأكملها إزاء ترتيب الأمن، بما في ذلك حماية الهياكل الأساسية الحيوية، مُشدداً على ضرورة تقييم التهديد والمخاطر ومواطن الضعف، حاثاً على التخطيط للطوارئ والقدرة على التكيف على السواء.

وأكد كبير مستشاري شؤون العلوم وعدم الانتشار في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات ونائب المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أولي هاينونن، على الخطر الذي يشكّله الإرهاب النووي، محذراً من أن المنشآت المادية وكذلك الشحنات يمكن أن تكون هدفاً له. وأشار أيضاً إلى التقارير الأخيرة عن قدرة تنظيم الدولية الإسلامية على إغراء الأشخاص ذوي المهارات في التكنولوجيا النووية ومن ثم اكتساب ما يمثل "تهديداً داخلياً" للمنشآت النووية. وشدد على دور الوكالة في توفير المنبر اللازم للتعاون الدولي في وضع معايير السلامة والأمن للوقاية من الحوادث النووية والإشعاعية والتعاون في التصدي لها.

وخلال المناقشة اللاحقة، شدد معظم أفراد وفود الدول الأعضاء المشاركين على ضرورة حماية الهياكل الأساسية الحيوية، وبخاصة الطيران والنقل البحري والصناعة النووية والقطاع المالي والمشاريع العابرة للحدود. وشددوا على أهمية وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية متكاملة لحماية الهياكل الأساسية الحيوية بهدف تعزيز الأمن والقدرة على التكيف وذلك باتخاذ تدابير الحماية والتخفيف والاستجابة والتعافي. وبالنظر إلى الطابع عبر الوطني لمعظم الأخطار التي تهدد الهياكل الأساسية الحيوية، دعا المشاركون إلى تعاون فعال على الصُّعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، وإقامة اتصالات منتظمة بين السلطات المختصة في الدول، بما في ذلك تبادل المعلومات ذات الصلة، وإنشاء شبكات مشتركة للإنذار المبكر. ودعوا أيضاً إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين الخاص والعام في مجال تأمين الهياكل الأساسية الحيوية، واستعرضوا آفاق تبادل الدول للممارسات الجيدة.

وأشارت بعض الوفود إلى أهمية الأخذ بنهج وقائي تعاوني المنحى للتصدي للعدد المتزايد من الهجمات الإرهابية السيبرية التي تستهدف الهياكل الأساسية الحيوية وتهيئة فضاء سيبري يكون مفتوحاً ومتمتعاً بمقومات الصمود في إطار من التعاون الوثيق مع القطاع الخاص.

وشددت بعض الوفود على أهمية إمداد البلدان بالمساعدة التقنية اللازمة لتعزيز قدرتها على التصدي للتهديدات الإرهابية. وفي هذا الصدد، أشارت إلى دور المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

وخلال هذا الشهر، اعتمد المجلس عدداً من البيانات الصحفية بشأن هجمات إرهابية كانت كما يلي: هجوم على فريق الرصد التابع للأمم المتحدة قرب الحدود بين نيجيريا والكاميرون في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ وهجوم خارج مبنى المحكمة العليا في كابل في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧؛ وهجوم على سوق في مقديشو في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٧؛ وهجوم في بغداد في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

تماشياً مع الهدف المتوخى من رئاسة أوكرانيا للمجلس المتمثل في دعم الشفافية والمساءلة والشمول في أعمال المجلس، عُقدت جلسة ختامية عامة رسمية في ٢٨ شباط/فبراير (انظر S/PV.7892).

وفي مستهل الجلسة، لفت الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى الرسالة الموجهة من رئيس المجلس بتاريخ ٩ فبراير/شباط ٢٠١٧، والتي دعا فيها الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين إلى موافاة رئاسة المجلس، إذا رغبوا في ذلك، باقتراحات تتناول المسائل المتعلقة بأعمال مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير لكي ينظر فيها المجلس في الجلسة الختامية. وأشار الرئيس إلى أن المساهمات المقدمة من الدول

الأعضاء جاءت من مختلف أنحاء العالم، وأن الأسئلة والمقترحات المقدمة تتعلق بالبنود الموضوعية وأساليب عمل المجلس على السواء. وكانت قائمة غير رسمية بجميع الرسائل التي وردت قد عُرضت على أعضاء المجلس قبل انعقاد الجلسة. وأعرب الرئيس عن اقتناعه بأن هذه الممارسة يمكن أن تسهم في تعزيز التفاعل بين المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتناول بعض أعضاء المجلس المسائل التي أثّرت في بياناتهم ورحبوا بتجديد الممارسة المتمثلة في الجلسات الختامية.

وفي إطار تقييم أساليب عمل المجلس خلال هذا الشهر، أشار بعض الأعضاء إلى ما تبذله رئاسته من جهود لإضفاء مزيد من الفعالية والشفافية على أعمال المجلس باستخدام العناصر والموجزات الصحفية المتفق عليها لإبلاغ الدول الأعضاء ووسائل الإعلام بالمناقشات التي تدور أثناء المشاورات التي يعقدها المجلس بكامل هيئته. كما اعتُبرت الممارسة المتمثلة في الاجتماعات غير الرسمية التي يعقدها الرئيس مع ممثلي الدول الأعضاء المعنية ومقدمي الإحاطات أمام جلسات المجلس ممارسة مفيدة.

وأعرب عن القلق من الزيادة الملحوظة في عدد المشاورات غير الرسمية التي يعقدها المجلس رغم الالتزام بالعودة إلى العمل بالجلسات المفتوحة. وأشار الرئيس إلى أنه سعى أثناء إعداد برنامج العمل المؤقت لشهر شباط/فبراير إلى عقد معظم الجلسات في القاعة المفتوحة، وتوجّه بالشكر إلى أعضاء المجلس على تفهمهم لهذا النهج. ودعت بعض الوفود أيضاً أعضاء المجلس إلى أن يُدلو ببياناتهم أثناء الجلسات العامة بدلا من مشاورات المجلس بكامل هيئته.

ورحب أعضاء المجلس بالإحاطة التي قدمها الأمين العام بشأن حضوره مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي وتحاوره مع قادة البلدان الأفريقية بشأن طائفة واسعة من القضايا المتعلقة بتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأكد بعض الأعضاء أن تقديم هذه الإحاطات على أساس منتظم من شأنه أن يعزز إلى حد كبير العلاقة بين المجلس والأمين العام.

وذكر وفد أن من الأهمية بمكان أن توزع الأمانة العامة الوثائق قدر المستطاع قبل أن يعقد المجلس مشاوراته، وأن من غير المقبول حرمان أعضاء المجلس من الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد المواقف واتخاذ الإجراءات.

وأبرز أعضاء المجلس تأييد دعم المجلس بالإجماع للقرار ٢٣٤٠ (٢٠١٧) بشأن الحالة في السودان، والقرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية، والقرار ٢٣٤٢ (٢٠١٧) بشأن الحالة في اليمن، والقرار ٢٣٤٣ (٢٠١٧) بشأن الحالة في غينيا - بيساو، مشيرين إلى أن تلك القرارات كانت ثمرة للحوار والمفاوضات.

وشدد أعضاء المجلس على نتائج المناقشات المفتوحة التي عمل الرئيس على عقدها بشأن موضوعي "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية: حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية" و "صون السلام والأمن الدوليين: النزاعات في أوروبا".

وأبدت الوفود تعليقات على الجلسة الطارئة التي عقدها المجلس في ٢ شباط/فبراير بشأن الحالة في مناطق معينة من إقليمَي دونيتسك ولوهانس الأوكرانيين؛ وأشار البعض إلى استهداف مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومعداتها من قِبل قوات روسية وانفصالية مشتركة، فيما شدد آخرون على ضرورة زيادة التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأشار بعض الأعضاء أيضا إلى الإحاطة التي

قدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأبدوا تأييدهم لأولويات المكتب المحددة خلال الإحاطة.

وأشير أيضا إلى أن إدانة المجلس بالإجماع لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تيسارية في ١٢ شباط/فبراير تمثل موقفا هاما. وتم حثّ الدول الأعضاء على تنفيذ القرارات ذات الصلة لحمل بيونغيانغ على تغيير سلوكها، والالتزام بنزع السلاح النووي والعودة إلى الحوار.

وشجع العديد من المتكلمين المجلس على أن يواصل توحيّ اليقظة وشجعوا الأعضاء على استخدام ما لهم من نفوذ على أطراف النزاع للتخفيف من حدة جميع جوانب الأزمة في الجمهورية العربية السورية، التي دخلت عامها السادس.

وأشار أعضاء المجلس أيضا إلى أن المجلس تناول عدة حالات قُطرية في أفريقيا في شهر شباط/فبراير. ولفت البعض الانتباه إلى الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار، في ٨ شباط/فبراير، وأكد فيها أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ستسَلِّم مسؤولياتها إلى السلطات الإفوارية وفقا للخفض التدريجي للبعثة. وألقى أعضاء آخرون الضوء على مساعي رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى الرامية إلى تحقيق الاستقرار والمصالحة في البلد، في حين شهدت جلسة عُقدت في الآونة الأخيرة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إبداء تعليقات بشأن بطء وتيرة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وحدث بعض الأعضاء المجلس على أن يعتمد مفهوم الحفاظ على السلام بطريقة علمية وتطبيقية. ودعوا إلى وضع نموذج ينأى عن إدارة النزاعات ويأخذ بنهج معالجة أسبابها الجذرية، حسب اختلاف السياقات، ويكفل في الوقت نفسه المصالحة الوطنية.

وفي معرض التطرق إلى المسائل التي وجهت الدول الأعضاء انتباه أعضاء المجلس إليها ردا على الرسالة الموجهة من الرئيس، أشار بعض رؤساء الأجهزة الفرعية والأفرقة العاملة إلى ما أنجزته الهيئات الفرعية التابعة للمجلس من أعمال في الآونة الأخيرة وما تتوقع تحقيقه من منتجات.

وخلال المناقشة، ألقى الضوء على أولويات رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس.

وأعرب الرئيس عن تقديره لأعضاء المجلس لما قدموه من مساهمات وما أبدوه من استعداد للعمل البناء. وهنا أعضاء المجلس أوكرانيا على توليها الجيد لرئاسة المجلس.